

١٦٠

د . ا

ايضاح المعاني الملهمات بشرح منظومة
الموجهات للبدرى ، تاليف الدمنهورى
محمد الحدينى - ١٢٨٨ هـ . كتب فى القرن
الثالث عشر الهجرى تقديرا .

٥٤٩٢

٨ ق ٤٠ ، ٤٤ س ٢٣ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ دقيق .
الاعلام (ط ٤) ١٢٢:٦ هدية العارفين ٣٧٩:٢
١ - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ
النسخ .

Copyright © King Saud University

ق ١٦٢٩
٢١١٥/٧/١٢

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض

Department of

ادارة

University of Riyadh
RIYAD, SAUDI ARABIA

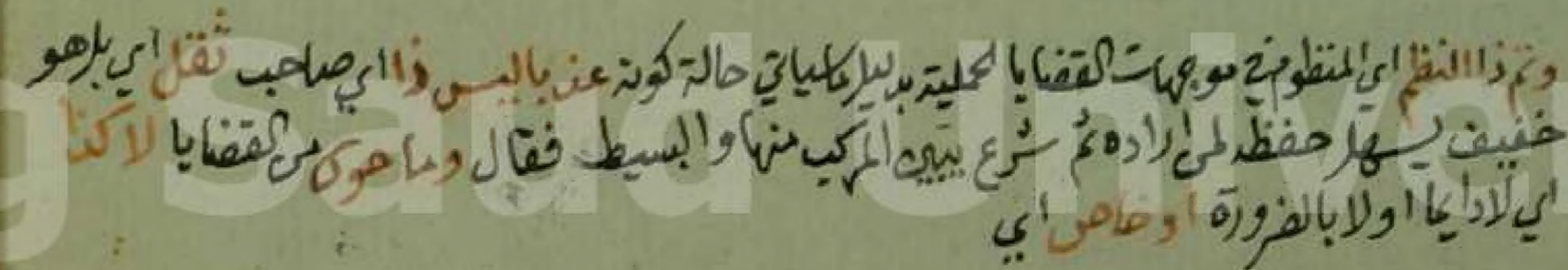
No.

الرقم Date

التاريخ

Copyright © King Saud University

١٤٤٥



أي أو صوي مكانا خاصا فالوصف محذوف وخفف الصاد للوزن **فهو** أي حين اشتغالنا على ما ذكر **مركب**
 مسي بذلك لدلالة على جهتين في الثبوت والنفي كقولنا في الشرطة الخاصة مثلا كل كاتب متحرك الأصابع
 بالضرورة ما دام كاتبنا لا دائما فصدر هذه القضية دل على جهة نسبة ثبوت محمولها لموضوعها جهة للشرطة
 العامة ومخرجا وهو قولنا لا دائما دل على نفي محمولها عن موضوعها وأن جهة نسبة هذا النفي إطلاق لأن
 مقابل الدوام إطلاق ويؤخذ منه أن ذلك الوصف الذي وجب ثبوت المحمول للموضوع ليس بلازم بل لا بد من
 أن يفارقة وعند مفارقة لابد من أن ينفي المحمول عن الموضوع على سبيل الإطلاق فقولنا في هذه القضية لا دائما
 في قوة قضية قايلة لأكثر من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام ولهذا نعرف أن كل قضية مركبة فيها
 قضيتان مختلفتان في الكيف والجهة متفقتان في الكم إلا المكنة الخاصة ففيها قضيتان مختلفتان في الكيف خاصة
 متفقتان في الكم والجهة ومثلها في ذلك الوجوده للادعاء **وبسيط** **لذلك** أي عن ما تقدم **خلى** وفي كلامه استهلال
 من غير العاقول والحاصل أن القضايا الخمسة عشر سبع منها مركبات وثمانية بسايط ويظهر نفع ذلك في التناقض والعكس
 المتقدمين **وهو** أي ما تقدم من الجهات **بجملته قد خص** وقد شرع في بيان جهات القضايا الشرطيات متصلة أو منفصلة فقال
ثم حذف جهات موجبات قضايا الشرط أي المستقلة عليه **وإتصل** أي انطوى في تحصيل ذلك وجهه المتصلة اللفظ الدال على
 تعلو سائر الجهات بعقد ما من الزوم أو الاتفاق واللفظة اللفظ الدال على كيفية عناها من كونه عقليا أو اتفاقيا **فقل لزوما** **لذلك**
الاتصال أي إذا اردت معرفة ذلك فقل في لزوما أي هذا اللفظ للقضية صاجبة الاتصال أي المتصلة **كذا اتفاقا** أي لفظ
 اتفاقا مثل لزوما في إتيان كل منهما جهة فوكلمها كان الشيء إنسانا كان حيوانا لزوما وكلما كان الإنسان اتفاقا فالحمار اتفاقا
ولذلك الفصل بالحق **لذلك** أي القضية المتصلة التي لها لفظ عقلا وقوله يا أي مفضل ككلمة للبيت **أو عناد الحقيقة**
 متعلق **بموضوع** الواقع حاله من عناد أي تقول عناديا حقيقيا **ولفظ اتفاق** أي واتى لها لفظ اتفاقا نحو العدد أما زوج
 وأما فرد عقلا وإن شئت قلت أو عناد حقيقيا والأسود الذكابات ما أن يكون أسود وأما أن يكون كاتبا اتفاقا أو ماداما
 المذكور في المنفصلات كقولنا داما ما أن يكون العدد زوجا وأما أن يكون فردا فليس جهة كما توهم بل هو مضمون يدل على عدم الازمنة
 في الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع في الجملة فلا يكون اللفظ الواحد سور وجهة **تبينه** فنقض الشرطية الكلمة للجهة المتخلفة لها
 في الكيف الموافقة لها في الجوهر أي في الاتصال والانفصال والنوع أي في الزوم والعناد والاتفاق والعكس فنقض الزومية
 الموجبة للزمية والاتفاقية الكلمة للزمية وهكذا فنقض المثال للتقدم وهو قولنا كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا لزوما ليس
 كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا لزوما وعلى هذا فتنقض الشرطية المتصلة الزومية كعكس الجملة وأما الاتفاقية والمنفصلة فلا
 عكس لها ما هو ظاهر والتمتية بين الزومية والاتفاقية والمنفصلة فلا عكس البتة وكذا بين العقلية والاتفاقية **ها** أي خذها
بلا حول أي خوف يعني أنك لا تخف من قول الناس أن في الموجبات صعوبة فتنقض ذلك تنكلا عنها بل ينبغي أن تخصلها وما فرغ
 من الموجبات مع توضيح شرح يشير إلى المعينات لزيادة الفائدة فقال **وهو** **لذلك** **الافتقار** **بموضوع** **الكل** متعلق **بموضوع**
الواقع لأن فيه عدلا عن ما كان يستحقه السور وتوضيح ذلك أن يقال إن السور لما كان هو اللفظ الدال على طبيعة الأفراد وكان
 المقصود من القضية الجملة أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد **لأن** يحكم بأفراد المحمول على الموضوع
 وجب فيه أن يدخل على ما له أفراد يطعن أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلي فاذا دخل على ما لا أفرادا أصلا وهو الجزئي موضوعا
 كان أو محمولا فقد انفرج عن موضوعه اللابح ووجب أن يسمى القضية من حيث هي أي تقطع النظر عن كونها حقيقة وخارجية وذاتية وموجبة بانواعها **والا**
 عشرة قضية لأن القضية المخرفة من حيث هي أي تقطع النظر عن كونها حقيقة وخارجية وذاتية وموجبة بانواعها **والا**
 فتريدا بضعاف بكل الحساحون استغناءها وأحاجتها إليها أن دخل السور على محمولها فقد يكون المحمول كليا أو جزئيا فالسور أيضا أما كليا
 أو جزئيا فلهذا أربعة أحوال في المحمول والموضوع مع كل منها أما كليا أو جزئيا ومع كل منها أما مسورة بالسور الكلي أو الجزئي أو مطلقا فالسور هذه
 ستة أقسام في الموضوع تنضرب في أحوال المحمول الأربع يخرج أربع وعشرون ثم الطرفان في جميعها أما أن نقدرنا معا بحرف السلب ولا
 بقدرنا أو بقدر الموضوع فقط والمحمول فقط فلهذا أربع حالات تنضرب في الأربع والعشرين ستة وعشرون وهذا ما استقر
 عليه صاحب الجمل وغيره فاربعة وعشرون منها في محل الجزئي على كليات الجزئي نحو كل زيد كل عمر وبعض زيد كل عمر وزيد كل عمر وكل
 زيد بعض عمر وبعض زيد بعض عمر وبعض عمر وبعض عمر وبعض عمر وبعض عمر وبعض عمر وبعض عمر وبعض عمر وبعض عمر وبعض عمر
 لأن ما يدخل على الطرفين معا والموضوع فقط والمحمول فقط واربعة وعشرون منها في محل الكلي نحو كل إنسان كل حيوان
 الإنسان كل حيوان الإنسان كل إنسان بعض حيوان بعض إنسان بعض حيوان بعض إنسان بعض حيوان بعض إنسان بعض حيوان بعض إنسان
 عليها حرف السلب نظر ما تقدم صارت اربعة وعشرون منها في محل الجزئي على كليات الجزئي نحو كل زيد كل عمر وبعض زيد كل عمر وزيد كل عمر وكل
 إنسان كل إنسان كل زيد بعض إنسان زيد بعض إنسان هذه ستة موجبة فاذا سلبت صارت اربعة
 وعشرون لما تقدم واربعة وعشرون منها في محل الجزئي على الكلي نحو كل إنسان كل زيد بعض إنسان بعض إنسان بعض إنسان بعض إنسان بعض إنسان

